دور قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية

يعد الالتزام وظيفة مستقلة تقوم على تحديد وتقييم وتقديم النصح والمشورة، ومتابعة وإعداد التقارير حول مخاطر عدم التزام البنك بالأنظمة والتعليمات؛ بهدف حماية البنك وسمعته من التعرض لعقوبات تنظيمية أو إدارية أو كل ما قد يؤثر سلباً على سمعة البنك نتيجة عجزه عن الالتزام بالأنظمة واللوائح والضوابط أو المعايير التنظيمية والسلوكية السليمة والممارسات المهنية.

يؤدي قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية في البنك دوراً أساسياً يتمثل في ضمان التزام كافة سياسات وأدلة البنك وإجراءاته مع اللوائح والتعليمات الصادرة من الجهات التنظيمية والرقابية، وكذلك ضمان تطبيقها من قبل البنك كما ينبغي.

ويتولى القطاع عدداً من المهام والمسؤوليات العامة التي تندرج تحتها بعض الوظائف المحددة ومنها:

- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشاره ومكافحة التستر التجاري.
- تقديم المشورة والدعم -في هذا الصدد -لكافة الوحدات الإدارية.
- مكافحة الفساد والإبلاغ عن المخالفات.
- تحديد وتحليل وتقييم مخاطر عدم الالتزام ذات الصلة بعملاء البنك وخدماته ومنتجاته ومناطق عمله الجغرافية وقنوات التسليم، ووضع ضوابط ومعايير مناسبة.
- توثيق العلاقات مع الهيئات التنظيمية والرقابية.
- التدريب والتوعية.
- رفع التقارير حول مشاكل عدم الالتزام وتقديم التوصيات بشأن إجراءات التعامل مع هذه المشاكل.

مراقبة وتقييم فعالية تطبيق اللوائح و ا لتعليما ت

يتولى قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية مسؤولية تقييم ومراقبة مدى فعالية تطبيق كافة الأنظمة واللوائح، والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية والتشريعية ضمن سياسات وتوجيهات وإجراءات ومنتجات وخدمات البنك.

سياسات الموارد البشرية

يعتبر التزام البنك بتطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح التنظيمية واحداً من أهم قواعد وعوامل نجاحه وتميزه وحفاظه على سمعته ومصداقيته. وعليه، كان إلزاميًا أن يتعرف جميع سفراء وسفيرات البنك على أهمية الالتزام باللوائح التنظيمية والتعليمات والسياسات المتعلقة بعمل البنك والمهام الموكلة إليهم، وتطبيقها دون أي تجاوز أو تقصير.

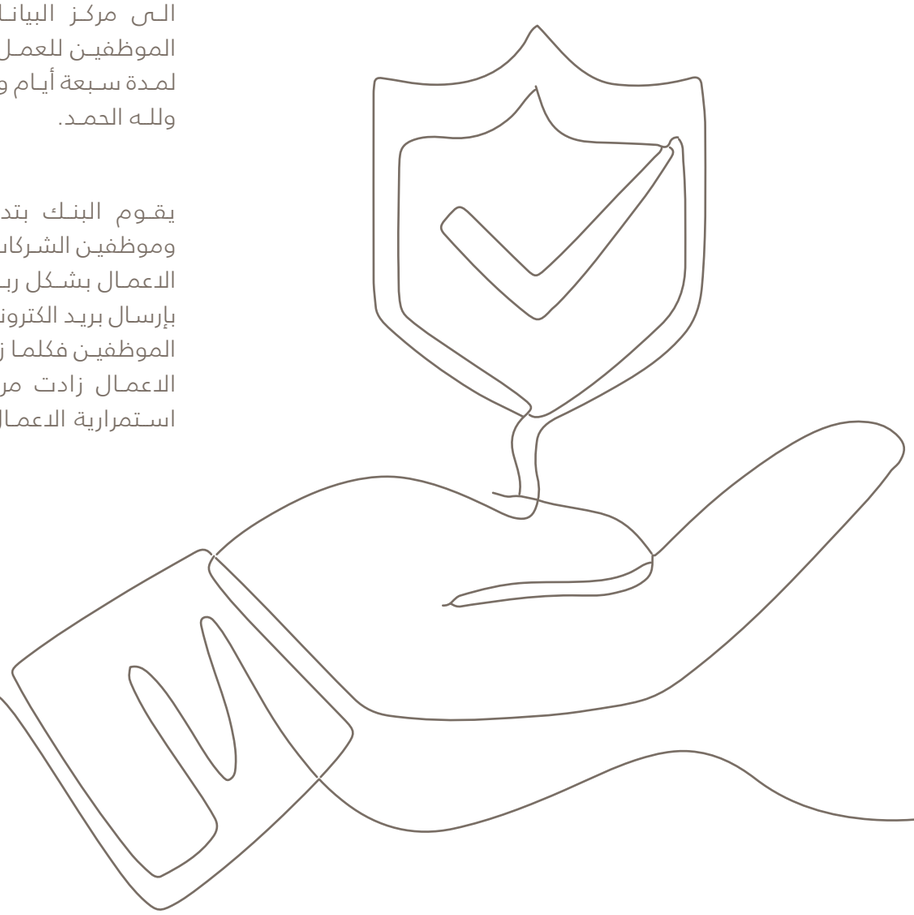

استمرارية الأعمال

يهدف البنك إلى مراجعة وتحديث وتطوير مفهوم استمرارية الاعمال للوقوف على جاهزية البنك في حال الازمات لا سمح الله. وخلال عام 2023 حصل البنك على شهادة معيار ISO 22301. وهو معيار دولي يتعلق بتحديد وتطبيق أفضل ممارسات ادارة استمرارية الأعمال ويهدف هذا المعيار الى مساعدة المنظمات على تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالتوقف عن العمل او التعرض الى الازمات والكوارث والحصول على الشهادة واعتماد المعيار الدولي لإدارة استمرارية الاعمال هو برهان على جاهزية البنك لاستمرار الاعمال والخدمات على أكمل وجه مهما كانت الازمات او التحديات.

وقد قام البنك بعمل اختبار شامل لإدارة الازمات بفرضية هجوم سيبراني وتم نقل جميع الأنظمة الى مركز البيانات الاحتياطي وكذلك نقل الموظفين للعمل من مركز استمرارية الاعمال لمدة سبعة أيام وتكللت جميع الاختبارات بالنجاح ولله الحمد.

يقوم البنك بتدريب جميع موظفين البنك وموظفين الشركات التابعة للبنك على استمرارية الاعمال بشكل ربع سنوي وكذلك نشر الوعي بإرسال بريد الكتروني داخلي بشكل شهري لجميع الموظفين فكلما زاد وعي الموظفين باستمرارية الاعمال زادت مرونة تطبيق خطط وإجراءات استمرارية الاعمال.

المخاطر الحالية والمستقبلية

التعرض للمخاطر مرتبط بطبيعة أعمال البنك، إلا أن البنك يقوم بمراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال مجموعة إدارة المخاطر المسئولة عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات وأمن المعلومات والإشراف على متابعة وتحصيل الديون المتعثرة، ويتم الالتزام بمتطلبات البنك المركزي السعودي ولجنه بازل المنظمة لهذه الأعمال، وقد ورد شرح كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 31 إلى 36 باعتبارها مكملة لتقرير مجلس الإدارة. يتلخص اهمها فيما يلي:

استمرت مجموعة إدارة المخاطر خلال العام 2023م في العمل لتحقيق الفعالية لنظام إدارة المخاطر وتطبيق أفضل الممارسات والأنظمة للتأكد من أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة.

يعتمد إطار عمل مجموعة إدارة المخاطر على ثلاث ركائز، هي المبادئ السليمة لإدارة المخاطر والهيكل التنظيمي وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر. كما أن وظيفة مجموعة إدارة المخاطر مستقلة ومنفصلة عن مجموعات وقطاعات الأعمال بالبنك، وبما يتفق مع تعليمات البنك المركزي السعودي.

وضع البنك أُطر عمل لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر، وتشمل عملية إدارة المخاطر المصرفية أنواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر العمليات ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني كما يراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لتتوائم مع المتغيرات في الأسواق والمنتجات لتحقيق أفضل الممارسات المصرفية الدولية، وتتلخص أهم المخاطر فيما يلي:

مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتحملها البنك، نظرا لتعرضه لمخاطر الائتمان من خلال أنشطته التمويلية والاستثمارية، وينقسم عمل مخاطر الائتمان إلى وحدات متعددة تعمل تحت منظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية المعتمدة.

قياس درجة المخاطر الائتمانية

يعمل البنك على قياس درجة مخاطر الائتمان لغرض الوصول إلى درجة قياس كمية ونوعية لتحديد درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك لقاء منح التسهيلات الائتمانية، ويستخدم البنك نظام تقييم متطور لغرض التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وعملاء المصرفية الخاصة وكذلك للمؤسسات المالية وذلك لقياس احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر، ويسعى البنك دوماً لتطوير طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء ومراجعتها بشكل دوري ، كما أن البنك لديه نظام لقياس تقييم درجة مخاطرة العملاء الأفراد والذين يتم منحهم التمويل من خلال برامج تمويلية معتمدة .

مخففات وضوابط مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإتباع عدة طرق للتخفيف من المخاطر الائتمانية إلى الحدود المقبولة، ومن أهم الطرق: عمل دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية والتدفقات النقدية لقياس إمكانية قدرة العميل على سداد الالتزامات التمويلية، كما تتم الموافقة الائتمانية من خلال عدة مستويات للموافقات و لجان ائتمانية مكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك أو من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة وبما يتناسب مع درجة المخاطر الائتمانية والخسارة الائتمانية المحتملة وحجم التسهيلات الائتمانية لكل عميل حسب مصفوفة الصلاحيات الائتمانية المعتمدة . إضافة إلى ذلك يقوم البنك باستيفاء ضمانات مقبولة تتناسب مع التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك ، حيث تتنوع أشكال الضمانات المستوفاة في البنك لقاء التسهيلات الائتمانية على سبيل المثال: الغطاء النقدي، الرهن على بعض الاستثمارات والأصول لصالح البنك أو الرهن على الأصول العقارية التجارية والسكنية، إضافة إلى التنازل المؤيد عن عوائد المشاريع في حال تمويل مشاريع محددة كذلك وجود كفالة مقابل التسهيلات سواء كانت كفالة مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث كما يتم استيفاء كفالة برنامج كفالة الداعم لتمويل المنشآت المتوسطة والصغيرة متى ما انطبقت شروط ومعايير البرنامج علماً بأن التمويل الخاص بالأفراد يكون بناء على أساس برامج تمويليه معتمدة تتضمن معايير ائتمانية محددة. كما يتم مراعاة العمل على عدم وجود تركز ائتماني بالمحفظة الائتمانية والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع (نشاط) معين ويضع البنك الحدود الداخلية لمراقبة التركزات الائتمانية. بالمحفظة التمويلية.

الرقابة والتقارير

يتم اجراء مراجعة ائتمانية سنوية كحد أدنى شاملة للوضع المالي والائتماني لجميع العملاء الحاصلين على تمويل تجارى من خلال مصرفية الشركات والمصرفية الخاصة للتأكد من استمرار وضع نشاط العميل واحتياجه التمويلي وحسن سير العلاقة الائتمانية بالإضافة للقيام بأعمال مراجعة تتضمن تقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام كما يقوم البنك بقياس ومراقبة مؤشرات التحذير المبكر لعملائه بشكل دوري لضمان سلامة موقفهم الائتماني.

يتم اعتبار وتصنيف عملاء الشركات ذوي معدلات المخاطر الائتمانية المرتفعة ضمن قائمة العملاء الذين يحتاجون مراقبة خاصة حيث يتم مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتقليص هذا التعرض الائتماني بشكل سليم وذلك بشكل نصف سنوي، ويتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين على تسهيلات ائتمانية لأغراض استهلاكية وبطاقات ائتمان أو تمويل عقاري على أساس شامل من خلال تقييم للمعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حده. ، كما يقوم البنك بأخذ الاحتياطات التأمينية اللازمة لقاء محفظة تمويل الأفراد بما يضمن تخفيف المخاطر عند وفاة العميل لا قدر الله.

مخاطر التمويل العقاري

يتم بلغ إجمالي محفظة التمويل العقاري السكني القائمة للبنك كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 37,959,432 الف ريال سعودي. لقد قام البنك بتطوير سياسات وإجراءات كافية لضمان وجود التغطية التأمينية المناسبة للتحوط ضد الخسائر المالية المحتملة المرتبطة بمحفظة العقارات السكنية. ومع ذلك، يتم التعامل مع عناصر المخاطر التي لا تشكل جزءًا من التغطية التأمينية وفقًا لإطار إدارة المخاطر الداخلي بالبنك.

فيما يلي الأنواع المختلفة من أغطية التأمين التي استخدمها البنك للتحوط من المخاطر المختلفة المرتبطة بمحفظة التمويل العقاري السكني.

1. **التأمين على الحياة:** يوفر التأمين على الحياة الحماية المالية في حالة الوفاة الناتجة عن أحداث طبيعية أو عرضية أو بسبب محدد حسب ضوابط التمويل العقاري الصادرة من البنك المركزي السعودي.
2. **التأمين في حالة العجز الكلي:** يوفر التأمين ضد العجز الحماية المالية لاعفاء العميل من مبلغ التمويل القائم في حالة إصابة العميل بإعاقة كاملة ودائمة وغير قادر على العمل أو المشاركة في أي نشاط مدر للدخل.
3. **التأمين على العقارات:** يوفر التأمين على العقارات تغطية للأضرار المادية أو الخسائر التي تلحق بالعقارات بسبب أحداث مثل الحرائق أو الفيضانات أو الكوارث الطبيعية وما إلى ذلك. ويهدف هذا إلى التخفيف من الأثر المالي للأضرار التي لحقت بالعقارات، مما يسمح للبنك بتعويض العميل عن التكاليف الناجمة عن أحداث غير متوقعة.

يقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وذلك وفقاً للمعايير المالية الدولية المتعارف عليها للحسابات المحتمل تحقيق خسائر منها وعند وجود مؤشرات تدل على وجوب القيام بعمل تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات ويقوم البنك بمراجعة المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة كتعديل عوامل / مدخلات الاقتصاد الكلي التي يستخدمها البنك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك معدلات التخلف عن السداد ويتم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية التي تطرأ من حين لأخر

كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك محتوياً على تحليل للتركزات الائتمانية ومقارنتها بالنسب المعتمدة وذلك للمراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك

مخاطر السوق

تعتبر مخاطر السوق من المخاطر الرئيسية التي تتعرض له معظم أنشطة البنوك، حيث أن التذبذب في الأسعار وأسعار هوامش الارباح والعملات يؤدي إلى نتائج سلبية وقد تؤدي بالتالي إلى خسائر للبنك، هذا بالإضافة إلى أن التغيير المفاجئ والمرتفع في تلك الأسعار قد يؤثر على السيولة الموجودة لدى البنك وكذلك قدره البنك التمويلية. وتشتمل مخاطر السوق على عدة انواع من المخاطر الرئيسة التي يتعرض لها البنك وهي كالتالي: -

مخاطر معدل الربح: وتعرف بأنها التأثير المحتمل على ربحية البنك نتيجة التغيرات في اسعار العوائد في السوق، وغالباً ما تحدث التغيرات في الاسعار إما بسبب تحركات السوق عموما والأوضاع الاقتصادية، أو بسبب التعديل لأسباب معينة مرتبطة بالعميل محل التمويل.

ومخاطر العملات الأجنبية: وهو الخطر الناتج عن التذبذب في أسعار الصرف للعملات على مراكز العملات الموجودة بالبنك. وبشكل عام فإن الهدف من إدارة مخاطر السوق للبنك هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق بهدف زيادة العوائد ضمن حدود السياسات المعتمدة لمخاطر السوق ومستوى المخاطر المقبولة للبنك، وتنقسم مصادر التعرض لمخاطر السوق للبنك إلى:

محافظ المتاجرة: وينشأ التعرض لمخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالعملات الاجنبية بسبب تلبية متطلبات البنك وعملائه من العملات الاجنبية. ومحافظ لغير اغراض المتاجرة: وينشأ التعرض لمخاطر السوق في المحافظ لغير

اغـراض المتاجـرة فـي المقـام الاول بسـبب عـدم مطابقة الموجودات وتواريخ استحقاقها مع تواريخ استحقاق المطلوبات وتأثير التغير في الاسعار مع تنفيـذ عمليـات إعـادة الاسـتثمار.

مخاطر السيولة

تعتبر مخاطـر السـيولة مـن أهـم المخاطـر التـي قـد يتعرض لها القطاع المصرفي بصفة عامة أو بنك معيـن بصفـة خاصـة، وتأخـذ بعيـن الاعتبار احتمالية عـدم قـدره البنـك علـى تلبيـة متطلبـات التمويـل بتكلفـة معقولـة (مخاطـر تمويـل السـيولة)، أو عـدم القدرة على تسييل استثماراته بالسرعة المعقولة مع المحافظة على السعر المناسب (مخاطر سيولة السـوق).

حوكمة مخاطر السوق ومخاطر السيولة

تساهم إدارة المخاطر المؤسسية ومخاطر السوق فـي وضـع الحـدود ورقابـة الالتـزام بهـا وذلـك مـن خلال تطبيـق السياسـات والحـدود المعتمـدة مـن قبـل مجلـس الإدارة، وتعتبـر لجنـة الموجـودات والمطلوبـات هـي المسـؤولة عـن إدارة مخاطـر السـوق والسـيولة علـى المسـتوى الاسـتراتيجي بموجـب المهـام والمسـئوليات الموكلـة لهـا. كمـا أنـه يتـم تعييـن حـدود للمحافـظ الائتمانيـة والمنتجـات وأنـواع المخاطـر اسـتناداً إلـى حجـم السـيولة فـي السـوق والمخاطـر الائتمانيـة المرتبطـة بهـا.

تصنـف إدارة مخاطـر السـوق علـى أنهـا إدارة رقابيـة مسـتقلة ومسـؤولة عـن تنفيـذ سياسـات مخاطـر السـوق بفاعليـة، كمـا أنهـا مسـئولة عـن تطويـر أسـاليب ومنهجيـات إدارة مخاطـر السـوق والاسـتثمارات فـي البنـك وآليـات القيـاس والنمـاذج السـلوكية للسـيولة، والابلاغ فـوراً عـن أي تجـاوزات للحـدود المقـررة إلـى الإدارة العليـا وفـق آليـات وإجـراءات موافـق عليهـا ومعتمـدة مـن قبـل مجلـس الإدارة، بالإضافـة إلـى الابلاغ عـن التعـرض لمخاطـر السـوق وتجـاوزات الحـدود إلـى لجنـة الموجـودات والمطلوبـات ومجلـس الإدارة.

عمـل البنـك علـى تنويـع مصـادر التمويـل بهـدف الحـد مـن التعـرض لمخاطـر السـيولة ممـا يقلـل مـن درجـة التركـز والحفـاظ علـى مسـتوى مقبـول مـن الاصـول القابلـة للتسـييل، بالإضافـة إلـى وضـع عـدد مـن السياسـات والمعاييـر لإدارة مخاطـر السـيولة، فـضلاً عـن توفيـر خطـة لأي حادثـة طارئـة بمـا يتماشـى مـع أفضـل الممارسـات الصـادرة عـن لجنـة بـازل فيمـا يتعلـق بإدارة مخاطـر السـيولة. كمـا تتـم مراجعـة السياسـات والإجـراءات الخاصـة بـإدارة مخاطـر السـيولة بشـكل دوري وتخضـع لموافقـة لجنـة الموجـودات والمطلوبـات ومجلـس الإدارة.

كمـا أن قيـاس ومراقبـة مخاطـر السـوق يسـاهم فـي المحافظـة علـى مسـتوى التعـرض لمخاطـر السـوق ضمـن مسـتويات المخاطـر المقبولـة فـي حـال وقـوع احـداث غيـر متوقعـة، ويشـمل هـذا القيـاس القيـام باختبـارات الجهـد حيـث يسـاعد الحصـول علـى نتائـج اختبـارات الجهـد بشـكل دوري علـى تحديـد تأثيـر التغيـرات فـي معـدلات الربـح و أسـعار صـرف العـملات الأجنبيـة وعوامـل المخاطـر الأخـرى علـى الربحيـة وكفايـة رأس المـال للبنـك ومعـدلات السـيولة، ويتـم مشـاركة نتائـج اختبـارات الجهـد بشـكل دوري للإدارة التنفيذيـة ومجلـس الإدارة لتقييـم الاثـر المالـي المحتمـل فـي حالـة حـدوث احـداث غيـر متوقعـة. وقـد اسـتمرت مجموعـة ادارة المخاطـر خـلال العـام 2023م علـى تحسـين وتطويـر إداء الانظمـة التقنيـة التـي تسـاعد فـي عمليـة قيـاس مخاطـر السـيولة والسـوق وإدارة الموجـودات والمطلوبـات واعـداد الدراسـات المتعلقـة بذلـك وكذلـك التقاريـر واختبـارات الجهـد كجـزء مـن المنظومـة التـي يتـم العمـل علـى تطويرهـا فـي أنظمـة القيـاس لمخاطـر السـيولة والسـوق.

مخاطر العمليات

تُعـرف مخاطـر العمليـات بمخاطـر الخسـائر التـي قـد تنتـج عـن عـدم كفايـة أو فشـل العمليـات الداخليـة أو الأفـراد أو النظـم التقنيـة أو الاحـداث الخارجيـة، ويشـمل هـذا التعريـف المخاطـر القانونيـة -ويسـتثنى منهـا المخاطـر الاسـتراتيجية ومخاطـر السـمعة-. فمخاطـر العمليـات هـي مخاطـر ملازمـة ومتأصلـة فـي جميـع المنتجـات والأنشـطة والعمليـات ونظـم البنـك التقنيـة، والتـي تنتـج عـن عوامـل داخليـة بخـلاف مخاطـر الائتمـان ومخاطـر السـوق التـي تنشـأ مـن عوامـل خارجيـة، ومراعـاة لذلـك، انتهـج البنـك اسـتراتيجية تعتمـد علـى المشـاركة الفعالـة مـن الادارة التنفيذيـة فـي إدارة هـذا النـوع مـن المخاطـر لما لها من تأثير على مختلف أنشـطة البنك، حيث يسـعى البنـك باسـتمرار للعمـل علـى الحـد مـن تأثيـرات مخاطـر العمليـات لتحقيـق أهـداف البنـك

الاسـتراتيجية وذلـك مـن خلال:

- تحليل وتقييم الاهداف والانشطة والعمل على تخفيض التعرض لمخاطر العمليات.
- تقييم مخاطـر العمليات المحتملة فـي المنتجات والخدمات القائمة والجديدة وأنشـطة وعمليات ونظم تقنية المعلومات من خلال استخدام أدوات إدارة مخاطر العمليات بهدف التعرف على الفجوات التي قـد تـؤدي إلـى خسـائر تشـغيلية والعمـل علـى وضـع الاجـراءات التصحيحيـة لمنـع حدوثهـا مسـتقبلا، وتقييم المخاطـر الملازمة والمتأصلة فـي أنشـطة البنـك المختلفة لمعالجة تلك المخاطر، وجمع البيانات المتعلقـة بمؤشـرات المخاطـر الرئيسـية بهـدف متابعـة ومراقبـة مسـتوى التعـرض لمخاطـر العمليـات كوسـيلة انـذار مبكـر قبـل حـدوث الخطـر.
- انتهاج أسلوب المبادرة الاستباقية من إدارة البنك في معالجة مخاطر العمليات.
- التقييم المستقل والمستمر للسياسات، والإجراءات وأداء أنشطة البنك.
- الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والمعايير الدولية في إدارة مخاطر العمليات.
- تزويـد الإدارة التنفيذيـة ومجلـس الإدارة بالتقاريـر الدوريـة عـن نتائـج تقييـم المخاطـر والخسـائر التشـغيلية التـي تعـرض لهـا البنـك والاجـراءات التصحيحيـة لهـا.

مخاطر أمن المعلومات

مـع تزايـد الاعتمـاد علـى تكنولوجيـات الاتصـالات والمعلومـات التقنيـة وتسـارع التطبيقـات الرقميـة ومـا يصاحبه مـن مخاطـر ناشـئة ومحتملة لشـبكات وأمـن المعلومات، تعمـل إدارة أمـن المعلومات بالبنـك علـى دعـم نمـو خدمـات البنـك التقنيـة عـن طريـق تقليـل مخاطـر أمـن المعلومـات والأمـن السـيراني وذلـك بالتأكـد مـن تطبيـق أعلـى معاييـر أمـن المعلومـات داخـل البنـك والتـي تشـمل الإتاحـة، التكامـل، والسـرية. مـع العمـل علـى تقييـم المخاطـر السـيبرانية بشـكل مسـتمر لضمـان مسـتوى الامـان فـي الخدمـات او التقنيـات المسـتخدمة مـن قبـل البنـك لتوفيـر الخدمـات اللازمـة للعمـلاء. ويشـمل هـذا التقييـم لمخاطـر أمـن المعلومـات النقـاط التاليـة:

- تقييـم الخدمـات، المشـاريع التقنيـة والتغييـرات الجديـدة التـي يتبناهـا البنـك لتطويـر أو تحسـين خدماتـه الالكترونيـة.
- تقييم مستوى الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني بشكل دوري لضمان فعالية الإجراء
- تقييـم المسـتوى الأمنـي فـي الخدمـات التقنيـة، وذلـك عـن طريـق عمـل إجـراءات فحـص للثغـرات الأمنيـة واختبـارات اختـراق علـى الأنظمـة ذات الحساسـية العاليـة.
- تقييـم المخاطـر بشـكل دوري والـذي يسـتهدف قطاعـات الأعمـال وقطـاع تقنيـة المعلومـات للكشـف عـن أي مخاطـر أمنيـة فـي الإجـراءات أو ضوابـط الأنظمـة الأمنيـة.
- الاشـراف علـى عمليـة الالتـزام بالأدلـة التنظيميـة والتشـريعات الصـادرة بهـذا الشـأن والتأكـد مـن تطبيـق الضوابـط المرتبطـة بالأمـن السـيبراني.